VANTAGE COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST

PHARCO CORPORATION

PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Akhbar**
DATE:	**8-December-2015**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**600,000**
TITLE :	**Food supplements are more dangerous than drugs!**
PAGE:	**06**
ARTICLE TYPE:	**Drug-Related News**
REPORTER:	**Staff Report**

«المكملات الغذائية» أخطر من المخدرات !

يؤكد خبراء التغذية أن مقاومة ظاهرة المكملات الغذائية المغشوشة لا يتم فقط بتشديد الرقابة. وان كانت مطلوبة. ولكن الحل الأهم من وجهة نظرهم. هو تسهيل إجراءات تسجيل المكملات الغذائية. لأن الإجراءات الصعبة التى وضعتها الوزارة. تخلق سوقا خلفيا للاتجار فى المغشوش منها. وقالوا إن بعضها مهرب من الخارج. والبعض الأخر يتم انتاجه فى مصانع «بير السلم». ولأن الأمر جد خطير. طالبت شعبة الأدوية بالغرف التجارية. بضرورة العمل على حل هذه المشكلة. محذرة من أن استمرارها يغتال صحة المصريين. لأن ٤٠ ٪ من المكملات الموجودة فى السوق المصرى مغشوشة. وكانت الصدمة الأكبر قول الشعبة: « إن بعضاً من هذه المنتجات ملوث ببراز وفضلات القوارض مثل الفئران. وبعضها ملوث بالتراب والأسمنت والزرنيخ».

«هى أخطر على الصحة من المخدرات «.. بهذه العبارة الصادمة أراد د.على عوف رئيس شعبة الأدوية بالغرف التجارية التنبيه على خطورة المكملات الغذائية المغشوشة على صحة المصريين.

وقال للأخبار: « كما يتم تشديد الرقابة لمنع الاتجار فى المواد المخدرة. فيجب أن يتم تشديدها - أيضا - لمنع الاتجار فى المكملات الغذائية المغشوشة. لأن أخطارها أكبر من المخدرات».. وبينما يتخفى بائعو المخدرات لتسويق سمومهم. فإن السموم التى تباع تحت اسم «المكملات الغذائية». يتم الإعلان عنها فى وسائل الإعلام. وتكتفى وزارة الصحة كل فترة بتحذير يصدر عبر مكتبها الإعلامى من التعامل معها.

ويقول د.عوف: « ما تحذر منه وزارة الصحة. كان سببه الأساسى سياساتها الخاطئة. والتى ان استمرت. فلن يتم حل المشكلة. حتى ولو تم منع الإعلان عن المكملات الغذائية فى وسائل الإعلام».والحل. الذى يطالب د.عوف وزارة الصحة بتبنيه. هو ما سماه بـ « الرقابة الرشيدة». والتى إن طبقت. فلن يكون هناك حاجة للتعامل مع المكملات الغذائية من السوق الخلفى.

ووفقا لرئيس شعبة الأدوية بالغرف التجارية. فإن إجراءات تسجيل المكمل الغذائى تستغرق من أربعة إلى خمس سنوات. فيؤدى ذلك إلى نشأة سوق غير شرعى. يعتمد على تهريب المكمل الغذائى المغشوش من الخارج أو تصنيعه داخليا فى مصانع « بير السلم» غير المرخصة.

وأضاف: « لابد من تسهيل إجراءات تسجيل المكملات الغذائية بحيث لا تتعدى الستة أشهر. كما ينبغى أن تعود مسئولية تسجيل المكملات الغذائية إلى معهد التغذية. وليس إلى إدارة الصيدلة. لأنه الجهة الأقدر على التعامل مع هذا المنتج».

هذا التحذير الذى أطلقه د.عوف. يكفى أن تكتب فى خدمة البحث بموقع التواصل الاجتماعى « فيس بوك» كلمة «مكملات غذائية». لتعرف إلى أى مدى يجب التجاوب معه سريعا.

وتصل عدد الصفحات التى تتعامل فى بيع وتسويق المكملات الغذائية إلى ما يفوق المائة صفحة. وكلها منتجات يقول أصحابها إنها «مستوردة من الخارج».والمفارقة أنهم يعلنون عن أسمائهم ووسائل الاتصال بهم للحصول على المنتج. وكأنهم يديرون تجارة مشروعة. ليست أخطر على الصحة من المخدرات. كما قال رئيس شعبة الأدوية بالغرف التجارية.

إحدى هذه الصفحات وهى https://www.facebook.com/Supplementseg?fref=ts. لم تكتف بالترويج للمنتجات الغذائية. لكنها اعترفت ضمنيا بالتجارة فى المكملات غير المسجلة بوزارة الصحة.

وقال صاحب الصفحة تعليقا على وصف جهاز حماية المستهلك للمكملات التى يتاجر فيها بأنها « مجهولة المصدر»: « اللى بيتعامل مع اى شركة مكملات أخرى فى مصر وحاجتها أصلى يبقى يسألهم: معاهم تراخيص للحاجات ديه ولا لأ.. اى اسم محل مكملات يخطر فى بالكم لو حملة حماية المستهلك نزلت له هتكتب نفس الكلام عنه».

وحذر د. محمد عز العرب المستشار الطبى للمركز المصرى للحق فى الدواء من أن بعضا من هذه المكملات تم انتاجه فى مصانع « بير السلم». باستخدام مواد ضارة بالصحة مثل «بودرة السيراميك». مشيرا إلى وجود متخصصين فى تقليد شكل العبوة الأصلية للمنتج. وكذلك شكل الشريط الذى توضع به حبة الدواء.

بشجاعة نادرة. اعترفت د سماح رجب مدير عام تسجيل الأدوية بوزارة الصحة. بوجود مشكلة فى طول فترة التسجيل. لكنها فى الوقت ذاته. قالت إن الوزارة ومنذ شهر إبريل الماضى اتخذت خطوات مهمة لعلاج المشكلة.

وأضافت « لدينا عدد متزايد فى شركات انتاج مكملات الغذاء وصل إلى ألف شركة. وفى المقابل فإن الموارد البشرية والفنية للوزارة لم تتزايد».

ورغم عدم حدوث تطوير فى الموارد البشرية والفنية بالوزارة بشكل يتلاءم مع الزيادة فى عدد شركات المكملات التى تتقدم للحصول على ترخيص. إلا أن د سماح تقول: « عملنا فى إدارة التسجيل بالوزارة على علاج المشكلة وتخفيض الفترة التى تنتظرها الشركة للحصول على موعد لتقديم الملف الخاص بها من تسعة أشهر إلى ثلاثة أشهر. ونستهدف مع نهاية العام الجارى ألا يكون هناك موعد لتقديم الملفات».. كما اعتراف د سماح بوجود المشكلة ووعدها بالعمل على حلها. لا يعنى القضاء نهائيا على ظاهرة المكملات الغذائية المغشوشة. لأن الأمر فى الأساس مرده إلى «الضمير الخرب». لمن يسمح لنفسه بالاتجار فى هذه المواد لتحقيق الربح على حساب صحة المواطنين.

■ المكملات الغذائية تهدد صحة المصريين

رئيس غرفة الأدوية: طول فترة التسجيل وغياب الرقابة يفسح المجال للمنتجات المغشوشة